ريال*، على حين تعادل صادراتها الى السعودية ٨٢ مليون ريال فقط ، ٢ — ان شراء طائرات ميراج مثلا بدلا من طائرات الفانتوم سيساعد في المستقبل على توحيد عمل وخدمات وادارة الطيرانين السعودي والليبي ، ويخفض الصعوبات التقنية المنتظرة ، وينقص الى حد بعيد مدة اعداد الطيارين السعوديين بعد ان يقدم لهم خبرة الطيارين الليبيين والمصريين الذين تدربوا على الميراج منذ اكثر من سنتين ، ٣ — ان صفقة اسلحة ضخمة قد تدفع الفرنسيين الى الغاء قيود الحظر ، وهذا أمر قابل اليوم للنقاش في فرنسا . واحتمالات نجاح الضغط على فرنسا لالغاء القيود والتحديدات الخاصة بالنقل الى طرف ثالث او بالنسبة للاستخدام في الصراع العربي — الاسرائيلي اكبر من احتمالات نجاح الضغط على الولايات المتحدة التي ترتبط أمن المنطقة واستقرارها بفكرة «خلق اسرائيل اقوى». ويمكن تليين الموقف الفرنسي بالنسبة للتحديدات اذا عرفنا كيف نستفيد من التنافس الدولي القائم اليوم بين الدول المنتجة للاسلحة والذي يعتبر جزءا من التنافس داخل المعسكر الرأسمالي ، وبصورة أدق تعبيرا عن التنافس بين الرأسمالية الاوروبية والرأسمالية الامريكية .

ويأخذ التنافس الدولي احد اشكاله في حقل بيع الطائرات (العسكرية والمدنية) ، وتشترك فيه عدة دول وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وفرنسا، وانكلترا ، والسويد . وكانت الولايات المتحدة بعيدة نسبيا عن هذا التنافس منذ عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٠ نظرا لضخامة تكاليف طائراتها . ولكنها عادت الى حقل المنافسة في عام ١٩٧٠ كما يقول الجنرال بيار غالوا المستشار العسكري لشركة مارسيل داسو الذي اكد « ان التنافس سيتخذ طابعا شديد الضراوة بين الدول المنتجة للسلاح ». خاصة بعد أن بدأت الولايات المتحدة انتاج طائرات لاستخدام الطيارين غير الامريكيين و« انتهاء حرب فيتنام الذي ادى الى تحرير عشرات الالوف من الطائرات الامريكية وطائرات الهليكوبتر التي ستعرض للبيع في الاسواق العالمية حتما ، والا تحولت الى حديد خردة في الترسانات الامريكية » (المحرر ٧٣/٥/١ عن نيوزويك) .

ولقد اشارت **هيرالد تريبيون** الى ان واشنطن اتخذت — تحت ضغط عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية — قرارا بالتنافس الحاد مع فرنسا وغيرها من الاقطار في بيع السلاح للدول النامية خاصة وان العسكريين يلعبون دورا حاسما في سياسات هذه الدول . ومن مصلحة الولايات المتحدة التأثير على صانعي السياسة ومخططيها في هذه الدول عن طريق جعل الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لتسلحها . (المحرر ٧٣/٥/١٢). ومن المؤكد ان التنافس سيأخذ شكلا شبه وحشي بسبب وجود مخلفات حرب فيتنام ، وحاجة صناعة السلاح الامريكية الضخمة لاسواق مستمرة سواء عن طريق بيع الاسلحة الى مناطق التوتر في العالم مع الحفاظ على موازين قوى محسوبة تؤمن مصالحها ، او عن طريق اثارة حروب محلية محدودة — عن طريق شخص ثالث — شريطة ضبط حدودها ضمن اطار اقليمي ، وعدم تصعيدها الى مستوى المجابهة المباشرة بين العمالقة .

أهمية الصفقات : لا يمكن تقييم اية صفقة اسلحة تعقدها الدول العربية [التي تخطط استراتيجيتها على اساس المجابهة التقليدية] وتدفع ثمن سلاحها من عرق الجماهير العربية ودمائها وعلى حساب رفاهيتها الا اذا كانت هذه الاسلحة قادرة على المشاركة في المعركة المصيرية ضد اسرائيل — عدو العرب الاول — وهذا يعني ان من الضروري ان يكون هذا السلاح : ١ — **حديثا** قادرا على مواجهة اسلحة اسرائيل المتطورة ، ٢ — **بعيد المدى** حتى تستطيع الدول العربية توزيع قواعدها على اوسع رقعة والاستفادة من مجالها الاستراتيجي الواسع مع القدرة على ضرب العدو من القواعد البعيدة ، ٣ — **لا يخضع لحدود النقل والاعارة والبيع** الى طرف ثالث حتى تستطيع الدول العربية البترولية الغنية تدعيم ترسانات دول المواجهة التي شاء قدرها ان تكون من اضعف شقيقاتها العربية اقتصاديا ، وجاء الوجود الاسرائيلي الى جوارها وما يفرضه من مصروفات تسليح ليزيد من بؤسها الاقتصادي ، ٤ — **ان لا يخضع لشروط الاستخدام** حتى تتمكن الدول العربية من استخدامه بحرية تامة ضد عدوها الاول اسرائيل ، ٥ — ان يكون **متلائما**

* ان الواردات الفرنسية من السعودية عبارة عن مواد بترولية اساسا رغم ان البترول السعودي لا يشكل سوى ٢٠ — ٢٥ ٪ من واردات فرنسا البترولية .